

العدن في الممنوع من الصرف

بقلم الدكتور عبد الكريم الأسعد



تعريف العدل وفرق ما بينه وبين الاشتقاق :

من المعروف أن العدل عن صيغة إلى أخرى في نحو عمرو ثلاث بضم التاء - إذا اجتمع مع العلمية أو الوصفية كان من موانع الصرف، والعدل اشتقاق اسم عن اسم على طريق التغير له، نحو اشتقاق عمر من عامر، والمشتق فرع على المشتق منه، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق قد يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب، فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب، والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى، إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سبباً لأنه فرع على المعدول عنه، فعمر علم معدول عن عامر، وهو علم أيضاً، وكذلك زفر معدول عن^(١) زافر علم كذلك، إلى هذا العلم تنسب الزايفية، وقلم معدول عن قائم علماً، وهو منقول من القائم، وهو اسم الفاعل من قُلم إذا أعطى كثيراً، وزُخل معدول عن زاحل، سُمي بذلك لبعده.

وقد بين ابن الناطم المراد بالعدل، وأوضح كيف يكون في اللفظ دون المعنى، وساق الأمثلة على ذلك، ثم أردف باعتراض وأجاب عليه فقال «المراد بالعدل تغيير اللفظ بدون المعنى، ولذلك صرف نحو ضروب وشراب ومنحار لأنها وإن كانت صفات محوطة من فاعل فهي غير معدولة لأنها انتقلت بالتحويل إلى معنى المبالغة والتكثير، فإن قلت فهذا منع صرف فاعل بمعنى مفعول نحو جريح وذبح قلت لأنه قبل النقل من مفعول كان يقبل معناه الشدة والضعف، وبعد النقل إلى فاعل لم يصلح إلا حيث يكون معنى الحدث فيه أشد، ألا ترى أن من أصيب في أمانته بمدة يستمر مجروحاً ولا يسمى جريحاً، فلما كان النقل مخرجاً له عما كان يصلح له قبل لم يكن عدلاً، لأنه

بتغير اللفظ بتغير المعنى فلم يستحق المنع من الصرف، على أنّا تمنع أنّ فعلاً
بمعنى مفعول مأخوذ من لفظ المفعول على وجه العدل، بل ممّا أُخذ المفعول
منه»^(١٦).

وفي النهاية عرض الشارح لما ذهب إليه الزجاج من أن المانع من الصرف في
أحاد وإخوانه العدل في اللفظ والمعنى، وأنّ العدل في اللفظ ظاهر، وأنه من
جهة كونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف، أنّ هذا
الذي ارتآه الزجاج «فاسد من وجهين أحدهما أنّ أحاد مثلاً لو كان المانع من
صرفه عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للممّ أحد الأمرين،
وهو إمّا منع صرف كل اسم مغير أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء
الجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر، واللازم متفق باتفاق، والثاني
أنّ كل ممنوع من الصرف فلا بد أن يكون فيه فرعية اللفظ وفرعية المعنى، ومن
شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا
يتأتى ذلك في أحاد، إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المتضمن
معنى التكرار، وفي المعنى يلزومه الوصفية، وكذا القول في إخوانه».

وقال الرضي الاسترأبادي^(١٧) تعليقا على قول ابن الحاجب «العدل خروجه
عن صيغته الأصلية تحقيقا كثلاث ومثلث والخروج جمع، أو تقديرا كغير وباب
قَطَم في نعيم» ما ملخصه: العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير
القلب لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا لمعنى، فقولنا بغير القلب ليخرج نحو
أيس في يس، وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومَقُول وفَعْلَد وحَقَق،
وقولنا ولا للإلحاق ليخرج نحو كَوْنَر، وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رَجُلِيل
ورجال، ويعني بالعدل المحقق ما له دليل غير المنع من الصرف بحيث لو وجد
منصرفا لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا، بخلاف العدل المقدّر فإنه
الذي يصار إليه لضرورة وجدان غير منصرف وتعلّر سبب آخر غير العدل،
فإنّ عمر مثلاً لو وجدناه منصرفاً لم نحكم قطّ بعدله عن عامر بل كان كأدَد،
وأما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على أنّهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة، وذلك أنّا
وجدنا ثلاث، وثلاثة ثلاثة، بمعنى واحد، وفالذّتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على

هذا العدد المتعين، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الأفراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءاً جزءاً، وجاءني القوم رجلاً رجلاً، فكان القياس في باب العدد أيضاً التكثير عملاً بالاستقراء وإحاقاً للفرد المنتزاع فيه بالأعم الأغلب، فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظاً حكيم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقبل أنه أصله.

أنواع المعدول وبابه :

المعدول على ضربين معرفة ونكرة، فالمعرفة نحو عمر وزفر، وهو من قبيل المرنجل، لأنه يغير في حال العلمية، فلو تكرّر لانسرف نحو قولك : مررت بعمير وعمير آخر، لبقائه بلا سبب، لأنه لما زال التعريف بالتكثير زال العدل أيضاً، إذ ما كان عدل إلا عن معرفة علم، فإذا تكرّر لم يكن ذلك العلم مراداً فانصرف.

وأما المعدول في حال التكثير فنحو أحاد وثلاث ورباع وما كان منها تكررات بدليل قوله تعالى : «أولوي أجنحة مشى وثلاث ورباع»^(١).

فمشى وثلاث ورباع في موضع الصفة لأجنحة وهي نكرة.

وقول ساعدة بن جؤنة :

ولكنما أهل بوادي أنيسه ذئاب تبغى الناس مشى وموخذ

فأجراه وصفاً للذئاب وهو نكرة، وصفة النكرة نكرة، والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدل عن العدد المكرر، فأما الوصف فظاهر، وأما العدل فالمراد بمشى اثنين اثنين، وكذلك ثلاث ورباع، فالعدل هنا يوجب التكثير، فإذا قال جاء القوم ثلاث ورباع فمعناه أنهم تحزّبوا وقت المعية ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة، وقالوا موخذ كمشى ومثلث، فإن سمي رجل بمشى وثلاث ورباع ونظائرهما

انصرف في المعرفة، فتقول فيه هذا مشئ وثلاث بالتوين، لأن الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدل أيضاً، لزال معنى العدد بالتسمية، وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف، فانصرف لبقائه على سبب واحد^(١).

هذا ولا يخصى ما في جميع كتب اللغة والنحو من التصريح بعدل عمر من عامر، وقياس زفر وذلك ومضر ونحر وجشم ونحوها عليه، ومن منعها من الصرف وجزها بالفتحة، لما ورد من ذلك بكثرة في نثرهم وشعرهم، وفي أحاديث الرسول ﷺ وكلام الصحابة، والصواب جواز استشهدا النحوي بالحدیث الشريف، بل بما روي عن الصحابة وأهل البيت كما فعل الرضي والاسترأبادي.

والأئمة الثقات الذين شافهوا العرب قد أجمعوا على منع عمر وأمثاله كما سمعوا من العرب نثراً ونظماً، ومعلوم أن زيادة الواو في عمرو للفرقة بينهما قديمة العهد في الصدر الأول، والأشعار العربية ملأى بذلك. وهؤلاء الأئمة الثقات الذين نقلوا إلينا علوم اللسان العربي المبني عليه الدين، كما نقلوا إلينا كون الأصل في الأسماء كذا، وغير ذلك، وهم ثقات عنون فتخطت بهم فيما أجمعوا عليه وتلقته بعدهم علماء الأمة بالتسليم منذ قرون عديدة تجرّ إلى الطعن في الدين، إذ الأساس إنما هو السماع فلا مجال للرأي، فالعنون بابه السماع، يدل عليه أنهم لم يقولوا في مالك مُلْك، ولا في حارث حُرث، كما قالوا عمر وزفر.

على كل حال لو توزع في الخامس علة العدل لكان ثمة نوع شبهة، لأن المنع مقطوع به بالسماع، غاية أنهم اتفقوا العدل لتكون علة أخرى مع العلمية، ولما لم يمكن اعتبار علة أخرى سوى العدل حكموا به، حتى إنهم لما أمكن لهم الخامس سواء اتفقوا، ألا تراهم منعوا طوى للعلمية والتأنيث ولم يلتجئوا فيها إلى العدل إذ لم تُعوزهم الحاجة إليه.

من هنا يمكن التأكيد أنه لا طريق للعلم بهذا النوع أي المعنول تقديرًا

سوى سماعه غير مصروف مع علة العلمية فقط، فيقتصر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة، فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعدله كأدّ، فالعرب صرفوه وجعلوه بمنزلة نُقِبَ ولم يجعلوه بمنزلة عَمِر، وهذا صريح في إبطال توهم أنه منقول عن جمع عمرة، وكذا غير العلم من اسم الجنس كضُرْدَ وضُرْدَ، والصفة كحُطِمَ ولَبِدَ، والمصدر كهُدًى وثَقْبُ، والجمع كعُرْفَ ولَحْمَ وعُمَرُ جمع عُمَرُ، فكل ذلك معدول، وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل كطَوَى، بخلاف العدل في نحو جَمَعَ وسَحَرَ وأُخِرَ ومَثَى فإنه يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقّه مع اتحاد المعنى.

ضروب فُعل وحكمها :

من المعلوم أنّ فُعل يأتي من المعدول علماً كعمر وزفر وقلم وزحل من عامر وزافر وقائم وزاحل وهو ممنوع من الصرف، ولكن إذا جاء فُعل اسماً معروفاً في الكلام أو صفة فهو مصروف، والاسم المعروف في الكلام على ضربين، أحدهما أن يكون واحداً من جنس، أو جمعاً لواحد من جنس، فالاسم الذي لواحد من جنس نحو صُرْدَ ونُغَرُ ونُحْزِرُ وجُعِلَ وسُبْدٌ^(١). وما أشبه ذلك، والجمع نحو ثُقْبَ ونُحْرٌ^(٢) وقُلْمٌ وما أشبه ذلك، والصفة نحو: هذا رجل حُطِمَ كما في قول الحُطَمِ القُبَيْسِي^(٣):

هذا أنان الشّدّ فاشتدّي زَهْمٌ .. فدلّغها الليل بسوّاق حُطَمٍ ..
ليس براعي إبل ولا غنم^(٤) ..

ونحو : نُحْتَعُ وسُكِّعُ^(٥)، فلو سمي بشيء من ذلك لانصرف لأنه منقول من نكرة، واعتبار العدل من ضروب فُعل بامتناع الألف واللام منه، وقد عرّفنا أنه معدول أنه ورد في اللغة غير منصرف، وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف.

وفي الكتاب^(٦) أن هذه الأسماء إنما صرفت لأنها ليست كالاسم الذي

يشبه الفعل الذي في أوله زيادة، وليست في آخرها زيادة ثابتة، فصار ما كان منه اسماً ولم يكن جمعاً كخَجَرٍ ولحوم، وما كان منه جمعاً بمنزلة كَسَرٍ وإِثْرٍ وما كان منه صفة بمنزلة قولك هذا رجل عَمَلٌ إذا أردت كثيراً العمل، وبمنزلة رجل شَكَلٌ إذا كان حقيقاً في عمله. فأما عمر وزفر فإنهم مَنَعَمٌ من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرناه، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أول بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما الأصلي تركوا صرفهما، وذلك نحو عامر وزافر، ولا ينحى عمر وأشباهه محدودان عن البناء الذي هو أول به إلا وذلك البناء معرفة، كذلك جرى هذا الكلام، فإن قلت عُمَرُ آخر صرفته لأنه نكرة فتحوّل عن موضع عامر معرفة، وإن حقّرتة صرفته لأنّ فعلاً لا يقع في كلامهم معدولاً عن قوليل فصار تحقيقه عمرو، كما صارت نكرته كصرد وأشباهه.

وقد سُمي سبويه المَعْدُولَ محدوداً لأنَّ المحدود عن الشيء هو المَنَعَمُ، والمَعْدُولُ عنه في نحو معناه.

قال سبويه سألت الحليل عن جُمُعٍ وَجُمُعٍ فقال هما معرفة بمنزلة «كلهم» وهما معدولتان عن جُمُعٍ جَمْعَاءَ وَجُمُعٍ كُفْعَاءَ، وهما منصرفان في النكرة.

وعلى كل حال فإنَّ عدلَ فَعَلٍ عن فاعل، وفَعَالٍ عن فاعله معنى مفهوم في كلامهم يهتدون به التوكيد والمبالغة، وذلك كقوطين في النداء: يا قَسْقَ ويا قَسَاقَ للأنتى، ويا حَبَبَتِ، ويا حَبَابَتِ، ويا غُذْرَ ويا غُذَارَ، يؤكّدون فيها الخبث والفسق والغدر، وهي أسماء معارف بالنداء، وكذلك يعدلون في الأسماء الأعلام فيقولون عُمَرُ وزُفَرُ وقَتْمُ وحُشْمُ وما أشبه ذلك للمذكر، وجذام وقطام ورقاش وما أشبه ذلك، فإذا نكرته فزال التعريف انصرف، لأنه لم يبق إلا العدل، وإن صقرته زال عن لفظ العدل وسأوى تصغير عمرو، فسأوى مالبس بمعدول، وقد كان يجوز أن يصغر عامر على عُتْمَرٍ باسقاط الزائد من غير عدل، فأبطل التصغير مذهب العدل، ولم يكن المصغر معدولاً عن مصغر فيجتمع فيه في حال التصغير العدل والتعريف.

منع صرف موازن فعل العلم وشواهد على ذلك :

يشترط منع صرف موازن فعل إذا كان علماً اجتاع شرطين قبل العلمية هما ثبوت فاعل، وعدم فعل، لذلك كان الواجب صرف عمر وزفر علمين لأنهما قد وجد هما قبل العلمية فاعل كعامر وزافر من زفر كضرب، وفعل كعمر جمع عُمر، لكنهما لما سُجعا ممنوعين حكمتا بأنهما علمان غير منقولين عن فعل الجنس، بل معدولان عن فاعل.

وبإيضاح أكبر نقول إن فعل العلم لما سمع ممنوعاً من الصرف كعمر وزفر وزحل وقلم، وسمع فعل اسم الجنس مصروفاً كضرد ونغر وحطلم ولبد وجرذ وقنذ وجرز، حكم العلماء الذين شافهوا العرب وسمعوا ذلك منهم بأن المنوع معدول عن فاعل لا عن اسم الجنس، وأن اسم الجنس لو سمي به بقي على صفة، يدل عليه أن الأعشى أدخل عليه «أل» وأنشد:

أخو رغائب يعطيها ويسيلها بأنى الظلّامة منه التوفّل الزفر^(١)

فدخول اللام عليه يعني أن زفر الذي ليس بمصروف غير هذا لدخول اللام، ولو سميت بزفر هذا بعد تحريكه من اللام رجلاً لصرفته لأنه حيث شد كضرد ونغر.

وقد جاء فعل ممنوعاً في الشعر كثيراً، ومن هذا الشعر قول الخنساء:

معاذ الله يرضعني^(٢) خير كسي قصير الشعر من جُشَم بن بكر

وقول حاتم :

قلبت شعري وليت غير مُدركة لأني حال بها أضحي بنو ثعلاب

وقول الجعدي :

فهاجها بعدما رعت أخو قص عار الأشاجع من ثهان أو ثعلا

وقول الأنطلي :

تسرو الساج عليها وهي باركة تحكي عطاء سويد من بني غبرا

وقول القطامي :

جزنكم يا بني جشم الجوازي

وقول ذي الرمة في عمر بن هيرة :

أقول للركب إذ مالت عمائمهم شارقتم لفحات الجو من غبرا

إلى أن قال :

مازلت في درجات الأمر مرتقياً تسمى وتسمو بك الفرعان من مغبرا

وقول جرير أو الفرزدق في عمر بن عبد العزيز :

أشبهت من غمر الفاروق سيرته فاق^(١٤) البهة وأتست به الأمم

وقول الكهيت :

أهوى علياً أمير المؤمنين ولا أرضى بسب أي بكر ولا غمرا

وقول الفرزدق في عمر بن عبيد الله :

إِنَّ الْأَرْسَلَ وَالْأَيْهَامَ إِذَا هَلَكُوا وَالْخَيْلَ إِذَا مُرِثَتْ تَكِي عَلَى عَمْرَا

إلى أن قال :

لَقَدْ رَزَمَ بَنِي يَمٍّ وَغَرَمَ عَلَى نَوَالِيهَا الْخَيْلُ مِنْ مَضْرَا

وقد دُكِرَ عمرُ العلم في جميع كتب السِّنة ممنوعاً من الصرف دائماً مخفوضاً بالفتحة حالة الجر، من ذلك قول الرسول ﷺ : ورأيت قصراً بفنائه جارية فقلت لمن هذا فقالت لعمر، وقوله أيضاً: إني لأنظر إلى شياطين الأنس والجن قد قرؤا من عمر، إلى مالا يحصى من الأحاديث الصحيحة متنا وسنا.

وكما جاء فُعِلَ من الصرف في الشعر كثيراً فقد جاء فيه مصروفاً قليلاً، ومجيء عمر تارة مصروفاً في الشعر، وكون الأصل في الأسماء الصرف يجاب عنهما بأن الشعر ضرورة، وأن مجيئه فيه مصروفاً على قلة هو من هذا القليل، وهو في هذا كمنع المصروف في قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ جِصًّا وَلَا حَابِسَ بِفَوْقَانِ مِرْقَاسٍ فِي مَنَجَمِ

يقطع النظر عن كون الضرورة ما وقع في الشعر مطلقاً أو في بندحة^(١٤)، والأئمة لم يستدلوا على المنع بالشعر لما تقرر أنه بمجرده لا تثبت به قواعد العربية، لأن الشعر وحده ليس بحجة، بل إنما تثبت بالكلام، فإن وافقه الشعر فلذاك وإلا عدَّ ضرورة^(١٥).

وما قالوه في صرف «سبأ» ومنعه في القرآن والشعر من أنه لولا

شهرة الوجهين في الكلام وقد أتت بهما القراءة ما كان في صرفه في
الشعر حجة، بل استدلوا بمشاهدة العرب نقلًا.

أما كون الأصل في الأسماء الصرف فلا يقتضي أن جميعها مصروف،
لأن الأصل فيها الاعراب أيضاً مع كثرة مبيئاتها، والأصل في الأفعال
البناء مع كثرة مبيئاتها، مع أن لفظة الأصل تدل على أن ثمة خارجاً
عنه، فضلاً عن أن هؤلاء الأئمة الذين نقلوا إلينا المنع هم الذين نقلوا
إلينا أن الأصل في الأسماء كذا ونحو ذلك.



مصادر البحث ومراجعته

- ١ - حمزة فتح الله، المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، طبعة المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٣٢٦هـ.
- ٢ - الرضي الاسترأبادي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب طبعة سنة ١٣١٠هـ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣ - سيبويه، الكتاب، طبعة بولاق سنة ١٣٢٦هـ.
- ٤ - ابن الناطم، شرح ألفية ابن مالك، طبعة سنة ١٣١٢هـ منشورات ناصر خسرو، بيروت.
- ٥ - ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، طبعة الخيرية بمصر، بدون تاريخ.

المواضع

- (١) الزفر من زفر الخنثى يرفو إذا حمله.
- (٢) شرح ابن الناطم لألفية والده : ٢٤٩ - ٢٥٠.
- (٣) انظر شرح الرضي على كافي ابن الحاجب ١ : ٤١.
- (٤) آية ١ من سورة طاهر.
- (٥) انظر ابن عيش على مفصل الزهري ١ : ٦١ - ٦٣.
- (٦) اسم الطائر.
- (٧) جمع نكتة وخطبة وقلمه.
- (٨) يروي أيضاً لأن زينة الخرومي، ويروي كذلك إرشيد بن ربيع العزي.
- (٩) لغها : الضمير للإبل، أي جمعها الليل بسائق شديد عيب، والخطم الشديد السوق للإبل كأنه يحطم ما مرّ عليه لشدة سوقه، والخطم اسمه شرح بن عبيد، وقد قال فيه الشاعر الرجز ماحداً، والشاهد فيه نعت سوق الخطم لأنه نكرة وليس بمعتول عن حاتم لأن فعل لا يعمل عن قائل إلا في باب المعرفة نحو عمر وزفر.
- (١٠) الملقح : النليل الشكج : الذي يستجح في الأمر.
- (١١) انظر سيرته، الكتاب ٢ : ١٣ - ١٥.
- (١٢) الرغبة العطاء الكثير، والطلحة ما تعلب عند الطعام، وهو اسم ما أحله منك والوفل البحر والرجل المغطاء، والزفر كصرة الأسد، والكثير الناصر والأهل والشكج، والسيد لأنه يودع أي يتعطل بأموال في الحماقات من فتن ودية مطبقاً لها، ومعنى البيت : أنه يعطي ما يرغب الرجال في ادخله ويحرصون على المصنك به لنفسه.
- (١٣) وروي (برصعي) بالصاد المهملة، و(يكنحي)، و(قلت برضع ثدي).
- (١٤) وروي (فلا النية).
- (١٥) يقال يندسه بضم الين ويقهها.
- (١٦) انظر حمزة فتح الله، المواضع النحوية ٢ : ١٤ - ١٥.